Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. 63, Part (1): 493-515
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.63.1.26

Tikrit Journal of Administrative and Economics Sciences
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية
ISSN: 1813-1719 (Print)

Analysis of the impact of social spending on human development in the Iraqi economy

Noor Shadahan Adday* [A], Omar Yosef Khattab [B]

[A] Ministry of Finance, Economic Department

[B] Ministry of Education, Directorate of Educational Baghdad 1t Karkh

Keywords:
Social spending, human development, human development indicators, social dimensions.

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received 25 Jun. 2023
Accepted 06 Jul. 2023
Available online 30 Sep. 2023

©2023 THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

*Corresponding author:
Noor Shadahan Adday
Ministry of Finance, Economic Department

Abstract: The research began by analyzing the sources of social spending in human development, this required the use of scientific foundations based on the method of deduction, With the use of the descriptive analysis method by collecting and analyzing data in order to reach realistic results compatible with the research objective. It has been shown through the course of the research, the weakness of the impact of social spending on the dimensions of human development indicators in Iraq. on the basis of this, it was recommended to the decision makers that it is necessary to rearrange expenditure priorities within the general budget in order to increase human development indicators and reach a level of social welfare in the country.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. 63, Part (1): 493-515
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.63.1.26

تحليل أثر الانفاق الاجتماعي على التنمية البشرية بالاقتصاد العراقي

نـور شدهان عداي
الدائرة الاقتصادية
وزارة المالية

عمر يوسف خطاب
مديرية تربية بغداد الكرخ الأولى
وزارة التربية

المستخلص

أستهل البحث بتحليل مكامن أثر الانفاق الاجتماعي في التنمية البشرية، وتطلب ذلك استخدام الأسس العلمية بالاعتماد على المنهج الاستنباطي، مع استخدام أسلوب التحليل الوصفي بجمع البيانات وتحليلها من أجل الوصول إلى نتائج واقعية متوافقة مع أهداف البحث. وقد تبين من خلال مجريات البحث ضعف أثر الانفاق الاجتماعي على الأبعاد الخاصة بمؤشرات التنمية البشرية في العراق. وعلى أساس ذلك تم التوصية لأصحاب القرار بضرورة إعادة ترتيب أوليات الانفاق ضمن الموازنة العامة من أجل زيادة مؤشرات التنمية البشرية والوصول الى مستوى من الرفاه الاجتماعي في البلد.

الكلمات المفتاحية: الانفاق الاجتماعي، التنمية البشرية، مؤشرات التنمية البشرية، الابعاد الاجتماعية.

المقدمة

خرجت التنمية في العصر الحديث عن اطارها العام من كونها مجرد زيادات في معدلات النمو الاقتصادي مع زيادة حصة الفرد من الدخل القومي الى أكثر من ذلك بكثير، إذ أصبحت تتعدى ذلك إلى الاهتمام بالتنمية بجوانبها الأخرى لتشمل مؤشرات التطور الاجتماعي والارتقاء بنوعية الحياة، وزيادة الخيارات أمام البشرية. فالناس هم الثروة الحقيقية للأمم، وفي الواقع أن هدف التنمية الأساسي هو توسيع حرية الأنسان ليقود التنمية، كما أن توسيع خيارات الناس ليعيشوا حياة لائقة تلائم وترضي جميع الاطراف مما يسهم في تحقيق مجتمع متكامل.

وقد أزداد الاهتمام بالتنمية البشرية كونها تتمحور حول الانسان وأساس تنميته، إذ بدونها يكتسي البلد حالة من التراجع والتخلف والفقر وتتراجع مؤشرات التنمية الاقتصادية.

ونظراً لما يتمتع به العراق من زيادة في الانفاق العام غير انه إنفاق غير مخصص ومحدد باتجاه خاص مما أدى الى ضياع فرص تحقيق إنفاق اجتماعي مساهم في تحقيق ابعاد التنمية البشرية. على أساس ذلك جاء هذا البحث للإيعاز الى أصحاب القرار الى اتخاذ الاجراءات الكفيلة بزيادة الانفاق الاجتماعي المخصص للتنمية البشرية، وجعله أكثر مرونة للاستجابة للمتغيرات الحاصلة للوصول الى تنمية اقتصادية حقيقية تنتشل البلاد من الواقع الاقتصادي المتردي إلى واقع أكثر قدرة على تلبية احتياجات أفراد المجتمع.

منهجية البحث

أولاً. مشكلة البحث: تنبثق سياسة الحكومة في تخصيص الانفاق العام نحو الخدمات من مسؤوليتها الاجتماعية تجاه الأفراد من ضرورة ضمان مستقبل أفضل من خلال توفير التنمية البشرية بمؤشراتها الاساسية. ويعد العراق من الدول الهشة التي تعاني من ضعف في بنيتها الهيكلية مع تشتت في توزيع الانفاق العام فهو إنفاق غير موجه التخصيص نحو الخدمات الاجتماعية، فضلاً عن الاثار السلبية التي واجهها الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 الناتجة عن سوء الاوضاع السياسية والأمنية التي

أسهمت في تراجع المؤشرات الصحية والتعليمية وعدم القدرة على تحسين المستوى المعاشي لغالبية الافراد من ثم التأثير سلباً في البنية الاجتماعية للبلد.

وبذلك نطرح من خلال مشكلة البحث التساؤل التالي:

- هل حقق الانفاق الاجتماعي أثره في زيادة الابعاد الخاصة بمؤشرات التنمية البشرية في ظل التحديات الاقتصادية في البلد؟

ثانياً. فرضية البحث: تبنى فرضية البحث على الآتي: "للإنفاق العام المخصص للدور الاجتماعي آثراً أيجابياً في التنمية البشرية بالاقتصاد العراقي بعد عام 2003".

ثالثاً. أهمية البحث: للبحث أهمية كبيرة كونه يحلل التشتت في الانفاق العام وعدم التخصيص المحدد للتنمية لاسيما تحديد الانفاق الاجتماعي باتجاه تنمية الموارد البشرية من خلال التمتع بميزات الصحة والتعليم والمستوى المعاشي اللائق بما يؤهلهم من تحقيق آسس النهوض بالبلد.

رابعاً. أهداف البحث: نسعى من خلال البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- دراسة نظرية للأنفاق الاجتماعي والتنمية البشرية.
- تحليل اتجاهات كل من الانفاق الاجتماعي والتنمية البشرية والعلاقة بينهما في العراق.
- تقديم مقترح إستراتيجي لتحديد الانفاق الاجتماعي على جوانب التنمية البشرية بالاقتصاد العراقي.

خامساً. منهج البحث: الاعتماد على المنهج الاستنباطي الذي يستند على استنباط النتائج العلمية بالاعتماد على قاعدة تحليل الحقائق الكلية للوصول الى التفاصيل الجزئية الأخرى، مع الركون إلى استخدام أسلوب التحليل الوصفي لدراسة المتغيرات محل البحث.

وبذلك يكون المخطط الافتراضي لمنهجية البحث في المخطط الآتي:

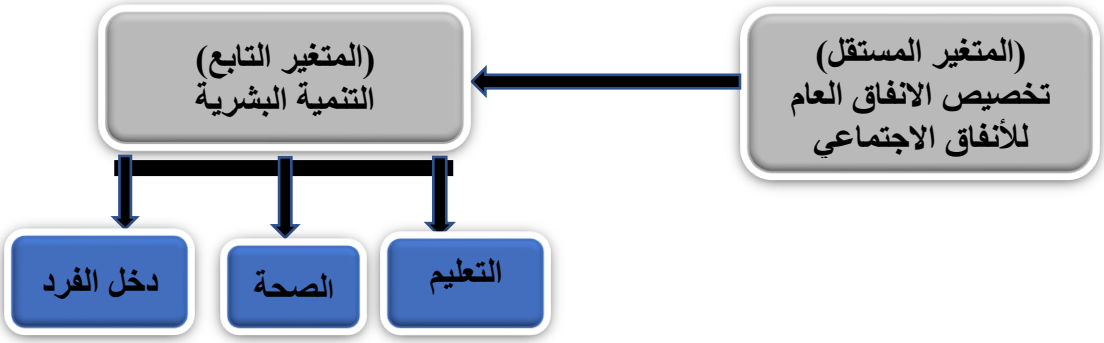

المخطط (1): المخطط الإجرائي للبحث

سادساً / حدود البحث: يقع البحث في حدين هما:-

- **الحدود المكانية:** اختيار (الاقتصاد العراقي) كنموذج للدراسة.
- **الحدود الزمانية:** المدة (2003-2021) بعدّها فترة تغيير لمرحلة سياسية واقتصادية واجتماعية.

المبحث الاول

الجانب النظري

أولاً: الانفاق الاجتماعي (المفهوم والأهمية والاسباب)

1. مفهوم الانفاق الاجتماعي وأهميته: يشير مفهوم الانفاق العام إلى أنه " مجموع المبالغ النقدية التي تدفع من الخزينة العامة للدولة، لغرض تحقيق حاجة عامة. كما أنه "عبارة عن مجموعة من المبالغ التي تدفعها الدولة والمتمثلة بهيئاتها ومؤسساتها وحكومتها المركزية من أجل اشباع الحاجات العامة" (كاظم، 2005: 249). فيما يعرف الانفاق الاجتماعي (Social Spending) حسب طروحات

صندوق النقد الولي بأنه الانفاق المتعلق بالأهداف والأغراض الاجتماعية للدولة، المتمثلة في الحاجات العامة المؤدية إلى التنمية الاجتماعية عن طريق تحقيق قدر من الثقافة والتعليم والصحة للأفراد، مع تحقيق قدر من الضمان الاجتماعي لغرض مساعدة بعض الأفراد أو الفئات التي تواجه ظروف تستدعي المساندة مثل تقديم إعانة للأسر كبيرة العدد ذات المورد المحدود، ومنح إعانة للعاطلين... الخ (United Nations, 2022: 7).

وينطلق الانفاق الاجتماعي من فحوى تحقيق التنمية الاجتماعية التي يختلف الباحثين في نظرتهم إليها، إذ يرى الرأي الأول: أن اصطلاح التنمية الاجتماعية مرادف لاصطلاح الرعاية الاجتماعية التي يقصد بها "مجموعة الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الدولة لمواطنيها ". أما أصحاب الرأي الثاني: يرون أنه أفضل استثمار يمكن لأفراد المجتمع وهو بذلك مفهوم واسع يشمل خدمات التعليم والصحة والإسكان والتدريب المهني وتنمية المجتمعات المحلية، أي إنها تعمل على توفير الخدمات اللازمة لأفراد المجتمع في كافة المجالات. فيما يؤكد أصحاب الرأي الثالث: إلى أنها " عبارة عن عمليات تغيير اجتماعي تؤثر في البناء الاجتماعي ووظائفه من أجل اشباع الحاجات الاجتماعية للأفراد والجماعات والمجتمعات " (عبد اللطيف، 2011: 27).

وتؤكد بعض المفاهيم على أهمية العنصر البشري بالنسبة للتنمية الاجتماعية على أساس أن الإنسان هو أداة التنمية وغايتها النهائية والمستفيد من مخرجاتها، وهذا المدخل لا يتضمن النظر إلى العنصر البشري بعدّه الأداة المهمة لجهود التنمية فقط، ولكن بعدّه الطريق الوحيد للوصول إليها. وارتباطاً بهذا المفهوم لا ينظر إلى الخدمات الاجتماعية (صحة، تعليم، تحسين دخل الفرد) بالنسبة للتنمية على أنها مجرد بنية أساسية ولكن بعدّها جزءاً أساسياً من عناصر التنمية (عبد اللطيف: 28).

ويعد مرصد الانفاق الاجتماعي المقدم من قبل صندوق النقد الدولي أحد المقاييس العالمية المعتمدة التي ترصد انفاق ميزانية الحكومة على الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية بوصفها خدمات اجتماعية (ch & Hemming, no: 107). كما أنه يشمل بعض العناصر الأساسية لأهداف التنمية المستدامة دون سواها، ويمثل هذا المقياس أداة قياس ورصد ذو نطاق واسع، متسق بصورة أكبر مع أهداف التنمية المستدامة وقابل للتكيّف مع الخصائص الوطنية للبلدان لأنه يساعد على وضع خطط شاملة لجميع الخدمات الاجتماعية العامة ويحدد طرق وصولها بعدالة وإنصاف إلى المحتاجين إليها كافة (تقرير اليونيسيف، 2022: 37).

وقد ازدادت أهمية الانفاق الاجتماعي في السنوات الأخيرة، إذ ازداد الانفاق العام مع الزيادة في عدد السكان إلا أن تلك الزيادة المضطرة شكلت اختلالاً في تلك الاداة الحكومية وعدم كفاءتها (العمري، 1986: 43). مما جعل من تخصيص الانفاق العام نحو الانفاق الاجتماعي هدفاً من أهداف التنمية المستدامة من خلال العمل على تحسين سبل الحصول على الخدمات الأساسية المتمثلة بالصحة والتعليم والوصول إلى المساواة في توزيع الموارد والحد من الفوارق الاجتماعية، وما ينطوي عليه من رفع مستوى الخدمات وتوسيع نطاقها وصولاً للرفاهية الاجتماعية للبلدان.

2. **أسباب زيادة الانفاق الاجتماعي:** لقد أدت الزيادة في أعداد السكان، وتركزهم في المدن والمراكز الصناعية، إلى التزايد في الانفاق العام لمواجهة زيادة الطلب على الخدمات التعليمية والصحية والثقافية أو خدمات النقل والمواصلات والمياه والغاز والكهرباء، ويرجع هذا إلى أن حاجات سكان المدن أكبر وأعقد من حاجات سكان الريف. فضلاً عن زيادة الوعي الاجتماعي نتيجة حتمية لانتشار التعليم ومن ثم ازدياد وعي الأفراد بحقوقهم، فأصبحوا يطالبون الدولة بالقيام بوظائف لم نعرفها من

قبل مثل تأمين الأفراد ضد البطالة والفقر والمرض والعجز والشيخوخة وغيرها (ناشد، 2006: 67). ويرتبط زيادة الانفاق العام بعامل الكلفة / المنفعة، إذ وفق ما معروف محاسبياً تزداد المنفعة كلما قل الانفاق العام الى أدنى حد ممكن. وذلك يستدعي من القائمين على الانفاق العام تجنب أي تبذير أو اسراف لأن في ذلك ضياعاً لمبالغ كبيرة دون أن يترتب عليها أي منفعة وأي تخصيص باتجاه العوائد الاجتماعية والانمائية (ناشد: 53).

ثانياً. التنمية البشرية (المفهوم والمحددات): تشتمل التنمية البشرية على تعاريف درجت ضمن دليل الأمم المتحدة وتعدت ذلك إلى تبني بعض الكتاب لبعض التعريفات التي تصب من خلالها إلى التركيز على تحقيق غاية رئيسة تتمثل في تنمية الامكانيات البشرية والصحية واستئصال الفقر كمنميات للموارد البشرية للوصول الى النمو الاقتصادي الحقيقي. وسنطرق إلى مفاهيم ومحددات التنمية البشرية بشكل موجز كالآتي.

1. **مفهوم التنمية البشرية:** عُرفت التنمية البشرية حسب ما ورد في الاعلان العالمي عن حق التنمية في عام 1986 بإنها "عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية شاملة تستهدف التحسين المستمر للوصول لرفاهية السكان وفق مشاركتهم الفعالة في التنمية وفي التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها" (العسل، 1996: 59).

وقد اتسع استخدام مصطلح التنمية البشرية في فترة التسعينات التي اعتمدت على مقولة (الأنسان صانع التنمية وهدفها)، وأصبح مفهوم التنمية البشرية أكثر أتساعاً وشمولاً ويتضمن نوع من الموازنة بين نمو قابليات وقدرات الإنسان والاستفادة منها، فضلاً عن توسيع الخيارات غير المحددة أمام الناس (عبد الرحمن، 2008: 267). فقد عرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التنمية البشرية عام 1993 بأنها " تنمية الناس من أجل الناس وبواسطة الناس ". وتنمية الناس معناها الاستثمار في قدرات البشر سواء في التعليم أو في الصحة أو في المهارات، حتى يمكنهم من العمل على نحو منتج وخلاق. والتنمية من أجل الناس معناها كفالة توزيع ثمار النمو الاقتصادي بشكل واسع وعادل. والتنمية بواسطة الناس أن تعطي كل فرد فرصة المشاركة فيها (عبد الرضا، 2013: 78). بمعنى أخر إنها " توسيع حيز الحريات لكل أنسان، وإتاحة مزيد من الخيارات له، حتى يجد سبيل تنميته بنفسه بحسب قيمته على تنوعها بين فرد وآخر "(تقرير الامم المتحدة، 2020: 6). ويتمثل محور التنمية البشرية ليس مجرد تلبية الاحتياجات الأساسية، وإنما تمكين كل إنسان من تحديد مساره الخاص نحو حياة تستمد جذورها من رحابة الحريات، لذا يعد تطوير التنمية البشرية لتحقيق النمو الاقتصادي وسيلة أكثر منه غاية مع زيادة الموارد المادية دون إغفال توزيعها العادل ضمن حدود لا تفرط بها. والتنمية البشرية وفق ذلك تنمية اقتصادية تهتم بمعالجة المشاكل الاقتصادية للدول النامية، وتنمية اجتماعية تهتم بالإنسان وتطوير قدراته ومهاراته في جميع الدول.

2. **محددات التنمية البشرية:** أصدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقريره الأول عن التنمية البشرية عام 1990 (دليل التنمية البشرية) المبتكر آنذاك ليضع أسس ومبادئ وأبعاد التنمية البشرية، مع التركيز على الاستثمار في العنصر البشري، لأنه مورد حيوي ومتجدد لا ينضب بمرور الزمن وسيعطي ثماره في المستقبل القريب، على عكس الاستثمار في الموارد المادية المعرضة للنضوب في وقت ما.

ويعد دليل التنمية البشرية مؤشراً لتقييم رفاهية الدول فهو دليل مركب يركز على الأبعاد الأساسية الثلاثة للتنمية البشرية وهي (تقرير وزارة التخطيط، 2015: 3):

❖ **عيش حياة مديدة وصحية:** تُقاس بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة ليبقى على قيد الحياة.
❖ **القدرة على اكتساب المعرفة:** تقاس بمتوسط سنوات الدراسة والقيد الإجمالي للمراحل التعليمية كافة.
❖ **مستوى معيشة لائق:** يقاس بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي.

وقد شمل هذا الدليل ثلاثة أبعاد تم ذكرها آنفاً، إذ في الخطوة الأولى يتم تعيين قيم دنيا وقصوى لكل مؤشر فرعي ذلك لتحويل المؤشر المعبر عنه بالوحدات إلى دليل تتراوح قيمته ما بين (0 و1). ويوضح الجدول رقم (1) القيم الدنيا والقصوى لكل بعد من[1]مؤشرات التنمية البشرية كالآتي:

الجدول (1): القيم الدنيا والقصوى لأبعاد مؤشرات التنمية البشرية

المؤشر	البعد	القيمة الدنيا	القيمة القصوى
الصحة	متوسط العمر المتوقع عند الولادة (بالأعوام)	25 سنة	85 سنة
التعليم	معدل الالمام بالقراءة والكتابة للبالغين (%)	0	100
	القيد الاجمالي للمراحل التعليمية كافة (%)	0	100
المستوى المعيشي	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي	100 دولار	40000دولار

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2019، نيويورك، 2020، ص41.

يتم التعبير عن كل بعد من الأبعاد من خلال تطبيق المعادلة الآتية:

$$\text{دليل البعد} = \frac{\text{القيمة الفعلية} - \text{القيمة الدنيا}}{\text{القيمة القصوى} - \text{القيمة الدنيا}}$$

وبذلك تتمثل أبعاد التنمية البشرية في بناء القدرات للوصول إلى مستوى رفاه إنساني مزدهر من خلال التمتع بمزايا (الحياة الطويلة، الصحة، المعرفة، التعليم، الحرية وتوظيف القدرات في كافة النشاطات الانسانية الاقتصادية والسياسية والمدنية). وبذلك تهتم الأبعاد بمستوى النمو الانساني في مختلف مراحل الحياة لتنمية قدراته وطاقاته (البدنية، العقلية، النفسية، الاجتماعية، المهارية، والروحية)، مما يقود إلى تحسن مستويات الصحة والمعرفة والمهارات المعيشية، كما تتمثل في انتفاع الناس بقدراتهم المكتسبة في مختلف مجالات الحياة من أجل العيش برفاهية (حجيلة ورفيقة، 2016: 10).

ثالثاً. تحليل أثر الانفاق الاجتماعي على مؤشرات التنمية البشرية: لقد أستمر الجدل الاجتماعي على امتداد سنوات عديدة في التأكيد على أهمية البعد الاجتماعي لعملية التنمية، فقد ساد في وقت من الاوقات مفهوم مختزل للتنمية يركز بشكل أساس على البعد الاقتصادي دون اهتمام واضح بالأبعاد الاجتماعية، إلا أن الخبرة العالمية في مجال التنمية تشير إلى محورية الأبعاد الاجتماعية للتنمية، إذ شهدت الفترة المتمثلة بأواخر الستينات مراجعة وتقويم لأفكار التنمية، وهذا الاعتبار هو الذي دعا دوائر التنمية في دول العالم الى صياغة مفاهيم جديدة ترتكز على التنمية البشرية (العيسوي، 1984: 22). ومن أجل تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية على حد سواء، لابد من جعل خيارات الانفاق العام

[1]) تم تحديث المؤشرات الفرعية من مؤشرات التنمية البشرية خلال الثلاثين عاماً الماضية بناءاً على القيم التاريخية للعديد من البلدان الماضية كان آخر تحديث سنة 2020 تماشياً مع التحولات التي طرأت على الساحة الدولية.

أكثر ملائمة من قبل واضعي السياسة المالية، إذ أثبتت النتائج أن الانفاق الاجتماعي يسهم بشكل ايجابي في تحسين مؤشرات التنمية البشرية. كما المزيج الصحيح من ذلك الانفاق مهم لتحقيق تأثير أقوى في الاقتصاد المحلي.

على أساس ذلك سنركز على تحليل آثر الانفاق الاجتماعي على مؤشرات التنمية البشرية في الآتي:

1. **أثر الانفاق الاجتماعي على الصحة:** هناك علاقة إيجابية بين الانفاق الاجتماعي وتحسين المستوى الصحي للسكان، إذ إن الانفاق المخصص للصحة يسهم في تنمية الصحة الجسدية للإنسان كونه أساس التنمية ومحورها، مما يؤدي إلى زيادة القدرات والقابليات، من ثم إلى زيادة كل من الانتاجية الدخل القومي مع افتراض مرونة الجهاز الانتاجي وعمل مضاعف الانفاق الحكومي. وبشكل عام يسهم الانفاق على الصحة في المحافظة على المستوى المستدام لكل من التنمية والنمو، فالأفراد الاصحاء هم الأكثر قدرة على الكسب والحصول على أجور أعلى، فمن المعروف أن المرض والعجز يؤثران سلباً في القدرة على العمل لساعات أكثر ومن ثم إمكانية الحصول على الأجر، لاسيما أن معظم مجالات العمل تتطلب العمل اليدوي، عليه وبذلك أن الانفاق على الصحة يُحسن من مستوى الخدمات الصحية الداعمة للنمو الاقتصادي (الدعمي، 2018: 19).
2. **أثر الانفاق الاجتماعي في التعليم:** يعد التعليم حجر التنمية الاساس بأبعادها كافة لاسيما فيما يخص زيادة الانتاج وكذلك زيادة الدخل وما يقابله من انخفاض الفقر، لذلك فالتعليم هو غاية بحد ذاته ويعد وسيلة مهمة لتحسين الرفاه الاقتصادي، وبذلك يكون للتعليم دوراً أساسياً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بعدّه الأساس الذي يبنى عليه ما تسعى الدول لتحقيقه، فضلاً عن كونه مفتاح الارتقاء بجودة السلع والخدمات التي ينتجها البلد، من خلال زيادة مستوى التوظيف وبناء قوة عمل ذات مهارة مما يقود إلى رفع مستويات المعيشة لكافة أفراد المجتمع (عباس، 2017: 14). ويعكس الانفاق الاجتماعي على التعليم بمراحله كافة الدور الاجتماعي للدولة، إذ إن رأس المال البشري والاجتماعي يكتسبان قيمتهما التنافسية المضافة من خلال الانفاق على التعليم لكونه مدخلات في العملية الانتاجية يؤدي إلى التسريع في معدل تراكم المال البشري ومن ثم تحقيق النمو الاقتصادي (السبهاني، 2014: 103).
3. **أثر الانفاق الاجتماعي على توزيع الدخل:** يبرز أثر الانفاق الاجتماعي في كيفية توزيع المنافع والخدمات، إذ يتوجب على الدولة أن لا تحابي طبقة أو فئة من طبقات أو فئات المجتمع، على حساب الطبقات، أو الفئات الأخرى. ولا تميز منطقة على المناطق الأخرى. ولا يقصد من ذلك أن يتساوى نصيب كل طبقات أو فئات المجتمع، أو مناطق الدولة في النفقات العامة. فقد لا تتحقق العدالة مع المساواة أحياناً، إذ من المعروف أن طبقات المجتمع الفقيرة في حاجة ماسة الى خدمات الدولة ومعونتها، وهناك مناطق في الدولة قد تكون في حالة تأخر وتخلف شديد، تستوجب زيادة الانفاق عليها، لأجل النهوض بها من أجل أن تساير التقدم والنهضة في المناطق الأخرى (عصفور، 2008: 279).

المبحث الثاني

تحليل أثر الانفاق الاجتماعي على التنمية البشرية في العراق

يتمثل هدف السياسة المالية في تحقيق الاستخدام الامثل للموارد بين الاستخدامات المختلفة، لذا يستوجب أن تتوفر وسائل تنظيمية لتوزيع الانفاق العام بشقيه وفق قرارات رشيدة تحقق الكفاءة

في التوزيع لتشمل الجوانب الاجتماعية المختلفة، وتزيد من كفاءة مؤشرات التنمية البشرية وسنتطرق الى ذلك وفق الجوانب الآتية:

أولاً. تحليل مسارات الانفاق الاجتماعي بالاقتصاد العراقي:

1. **تحليل مسار الانفاق العام على الصحة:** يمثل الانفاق الصحي مجموع ما تخصصه الحكومة للخدمات الصحية والرعاية الصحية، فهو يمثل نسبة من الانفاق العام في الموازنة العامة سنوياً (عبد العزيز، 2002: 16)، وهذا يعني أن الخدمات الصحية من قبل الحكومة سيكون بالإمكان الحصول عليها بالتساوي من قبل الجميع، وإن نسبة الإنفاق المخصصة ستتناسب مع احتياجات المؤسسات الصحية، بما يؤدي وبصورة مباشرة إلى تطوير المجتمع والارتقاء بمستوى المعيشة. ومن ثم ايجاد طبقة عاملة تتمتع بصحة جيدة، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الانتاج والانتاجية. والجدول في أدناه يبين اجمالي الانفاق العام على الصحة مع نصيب الفرد من الخدمات الصحية في العراق كالآتي:

الجدول رقم (2) الانفاق العام على الصحة في العراق للمدة (2003-2021) مليون دينار

السنة	الانفاق العام (1)	عدد السكان (2)	الانفاق على الصحة (3)	معدل نمو الانفاق على الصحة (%)	نسبة الانفاق على الصحة الى الانفاق العام (%)	نصيب الفرد الواحد من الصحة بالدينار
2003	4,901,961	26,340,835	114,574.5	-	2.3	22,990
2004	31,521,427	27,139,227	1,788,257.4	1460.8	5.7	1,518
2005	30,831,142	27,963,000	1,469,086.2	(17.8)	4.8	1,903
2006	37,494,459	28,810,441	1,637,696.9	11.5	4.4	1,759
2007	39,308,348	29,682,081	1,789,216.0	9.3	4.6	1,659
2008	67,277,194	31,895,597	2,708,934.1	51.4	4.0	1,177
2009	55,589,721	32,105,000	2,666,786.2	(1.6)	4.8	1,204
2010	70,134,201	32,490,000	3,823,056.5	43.4	5.5	850
2011	78,757,668	33,338,757	4,591,914.2	20.1	5.8	726
2012	105,139,572	34,208,248	4,047,971.3	(11.8)	3.9	845
2013	119,127,555	35,095,772	4,930,391.2	21.8	4.1	712
2014	113,473,516	36,004,552	4,283,254.1	(13.1)	3.8	841
2015	70,397,506	35,216,600	3,772,844.9	(11.9)	5.4	933
2016	76,067,433	36,169,500	4,009,530.7	6.3	5.3	902
2017	75,490,114	37,139,500	3,298,298.9	(17.7)	4.4	1,126
2018	80,873,188	38,124,000	4,360,175.6	32.2	5.4	874
2019	87,300,932	39,128,000	5,447,030.9	24.9	6.2	718
2020	72,873,537	40,150,000	4,665,443.2	(14.3)	6.4	861
2021	102,849,660	41,250,000	6,063,518.9	30.0	5.9	680
متوسط المدة					4.9	2,225.2

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على:

- العامود رقم (1) بيانات: جمهورية العراق، وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، سلسلة بيانات زمنية غير منشورة (2003-2021).
- العامود رقم (2) و(3) بيانات: جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، سلسلة بيانات.

*تشير الارقام بين الاقواس الى القيمة السالبة.

تشير البيانات في الجدول رقم (2) أن مبالغ الانفاق على الصحة إلى اجمالي الانفاق العام منخفضة جداً ولا تكاد تغطي المستلزمات الصحية، مما قاد إلى تردي وتراجع الواقع الصحي. إذ عانى القطاع الصحي في العراق تدهوراً ملحوظاً في بداية مرحلة التغير عام 2003 نتيجة تداعيات الوضع الذي كان سائداً طول العقدين الاخيرين من القرن الماضي، الذي آثر سلباً على الخدمات التي يقدمها هذا القطاع لأفراد المجتمع نتيجة انخفاض الانفاق العام، ضعف عمليات الصيانة والترميم نتيجة عمليات السلب والنهب التي حدثت بسبب الانفلات الأمني، فضلاً عن ضعف الاستثمار، ناهيك عن سوء الادارة للقطاع الصحي في العراق.

وتعكس بيانات الجدول المذكور آنفاً النسبة الضئيلة والمحدودة للأنفاق على الصحة إلى الانفاق العام التي شكل متوسط مدتها نسبة (4,9%) وقد انخفض نصيب الفرد الواحد من الصحة التي شكل متوسط مدتها مبلغ (2,225) دينار.

ولاشك أن هيكل الانفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري يعكس اختلالاً كبيراً في توزيعه على الصحة، إذ نلاحظ تزايد الانفاق الجاري على حساب انخفاض الانفاق الاستثماري ويرجع سبب ذلك الى الظروف السياسية والاجتماعية وظروف الحرب على الإرهاب التي مر بها العراق التي أدت إلى ارتفاع الانفاق على بعض الوزارات كوزارة الدفاع والداخلية ووزارتي النفط والكهرباء مقابل تراجع الانفاق على وزارة الصحة وغياب الخدمات الصحية وهذا ما يوضحه الشكل ادناه:

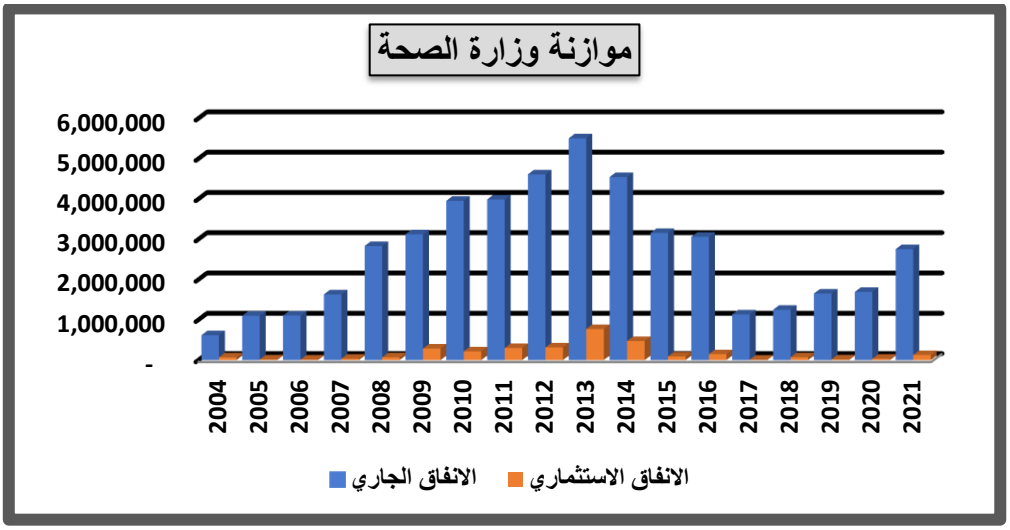

الشكل (1): الانفاق العام على وزارة الصحة في العراق

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات: جمهورية العراق، وزارة المالية، الموقع Mof.gov.iq.

2. **تحليل مسار الانفاق العام على التعليم:** أقر الدستور العراقي لسنة 2005 حق التعليم أن يتمتع به الجميع دون تمييز، مما أسهم في زيادة الاهتمام بالتعليم، وقد أدت الزيادة في أسعار النفط الخام بعد عام 2003 إلى زيادة الايرادات العامة التي انعكست ايجاباً نحو زيادة الانفاق على التعليم ورغم ذلك أنه لم يتجاوز نسبة (10%) من اجمالي الموازنة العامة، وهذه النسبة بعيدة عما اعتمدته منظمة اليونسكو أن لا تقل عن نسبة الانفاق على التعليم (17%) من الموازنة العامة، وتشير هذه النسبة الضئيلة إلى تدهور مؤشر التعليم وتدهور ابعاده (منير ووجيه، 2021: 203).

والجدول أدناه يبين إجمالي الانفاق على التعليم ونصيب الفرد الواحد من التعليم في العراق:

الجدول (3): الانفاق العام على التعليم في العراق للمدة (2003-2021) مليون دينار

السنة	الانفاق العام (1)	عدد السكان (2)	الانفاق على التعليم (3)	معدل نمو الانفاق على التعليم (%)	نسبة الانفاق على التعليم الى الانفاق العام (%)	نصيب الفرد الواحد من التعليم
2003	4,901,961	26,340,835	335,363.8	-	6.8	7854.4
2004	31,521,427	27,139,227	1,802,610.9	437.5	5.7	1505.6
2005	30,831,142	27,963,000	1,472,788.2	(18.3)	4.8	1898.6
2006	37,494,459	28,810,441	2,051,914.3	39.3	5.5	1404.1
2007	39,308,348	29,682,081	2,728,653.1	33.0	6.9	1087.8
2008	67,277,194	31,895,597	4,943,189.8	81.2	7.3	645.2
2009	55,589,721	32,105,000	5,267,519.6	6.6	9.5	609.5
2010	70,134,201	32,490,000	6,617,860.1	25.6	9.4	490.9
2011	78,757,668	33,338,757	9,300,539.0	40.5	11.8	358.5
2012	105,139,572	34,208,248	8,530,552.7	(8.3)	8.1	401.0
2013	119,127,555	35,095,772	9,597,575.1	12.5	8.1	365.7
2014	113,473,516	36,004,552	9,683,126.8	0.9	8.5	371.8
2015	70,397,506	35,216,600	8,988,200.6	(7.2)	12.8	391.8
2016	76,067,433	36,169,500	9,677,943.0	7.7	12.7	373.7
2017	75,490,114	37,139,500	10,128,545.8	4.7	13.4	366.7
2018	80,873,188	38,124,000	11,856,906.3	17.1	14.7	321.5
2019	87,300,932	39,128,000	12,430,855.8	4.8	14.2	314.8
2020	72,873,537	40,150,000	10,180,986.3	(18.1)	14.0	394.4
2021	102,849,660	41,250,000	11,603,439.7	14.0	11.3	355.5
متوسط المدة					9.8	1,026.9

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على:

- العامود (1) بيانات: جمهورية العراق، وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، سلسلة بيانات زمنية (2003-2021).
- العامود (2) و(3) بيانات: جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، سلسلة بيانات.

إن البيانات الواردة في الجدول أعلاه تبين انخفاض نسبة الانفاق على التعليم إلى الانفاق العام التي لم تتعدى نسبة (15%) على مدار مدة البحث بمتوسط مدة نسبتها (9.8%) ويعود سبب ذلك إلى ايلاء الأهمية في الانفاق العام إلى الجوانب الامنية والسياسية مثل الانفاق على تأمين مستلزمات الجيش والدفاع مع زيادة الانفاق الاستهلاكي على السلع الاستهلاكية غير الضرورية على حساب الانفاق الاجتماعي مما أدى إلى تراجع التعليم وزيادة مستويات الأمية، وارتفاع نسب التسرب من التعليم الأساسي. وهذا ما أظهرته بيانات نصيب الفرد الواحد من التعليم التي انخفضت من مبلغ (7854.4) دينار للفرد الواحد عام 2003 الى (355.5) دينار للفرد الواحد عام 2021 للأسباب الواردة آنفاً يضاف إليها انخفاض مستوى المعيشة الذي يعد عامل طارد للتعليم مؤدي إلى زيادة التسرب من التعليم. كما ويبين الشكل رقم (2) هيكل الانفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري على

التعليم التي تعكس اختلالاً واضحاً، إذ اتسع الانفاق الجاري مقابل انخفاض الانفاق الاستثماري على التعليم ويرجع سبب ذلك الى سياسات الحكومة الخاطئة التي آثرت زيادة في اعداد الكادر التعليمي وزيادة اجورهم ورواتبهم مع تردي البنى الارتكازية للمدارس والجامعات مما أدى إلى انخفاض المعرفة والابتكار والطاقات الابداعية والتأثير سلباً على المستوى التعليمي في العراق.

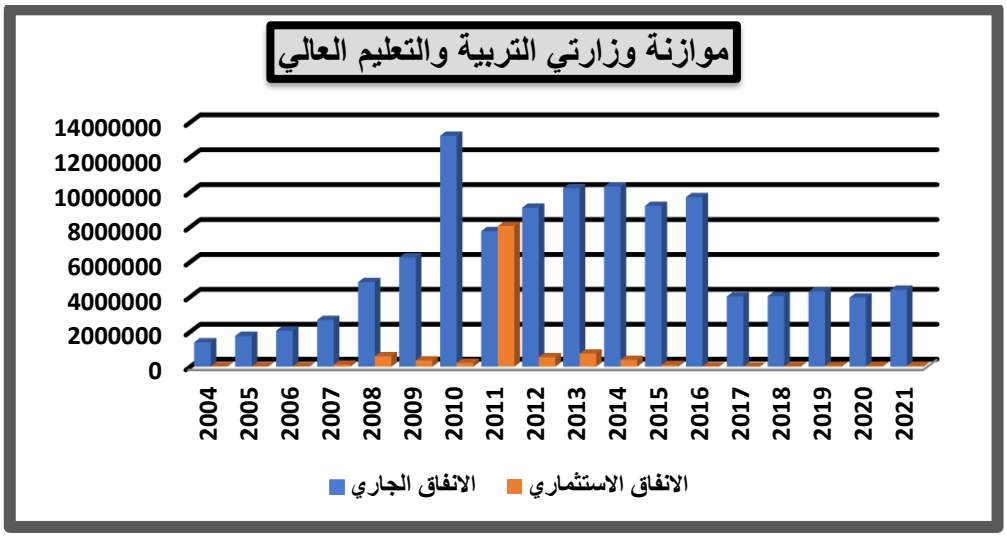

الشكل (2): الانفاق العام على وزارتي التربية والتعليم في العراق

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات: جمهورية العراق، وزارة المالية، الموقع Mof.gov.iq.

3. **تحليل مسار الانفاق العام على توزيع الدخل:** للدخل دور كبير وواضح في تحقيق التنمية البشرية، فهو يساعد الأنسان على العيش بكرامة في المجتمع. وسنركز هنا على طريقة توزيع الدخل لصالح محدودي الدخل، من خلال دور برامج الحماية الاجتماعية بذلك. إذ تعد برنامج الحماية الاجتماعية من برامج التحويلات غير القائمة على الإسهامات التي تستهدف الفئات الهشة والفقيرة لمواجهة تداعيات الظروف والأخطار الاستثنائية مثل الأزمات الاقتصادية والكوارث الطبيعية والحروب. لذا فهي تعمل بمعية العاملين فيها على مساعدة هذه الفئات على تحسين فرص كسب الدخل وتراكم رأس المال البشري ودعم قدرات الفقراء وتمكينهم من الخروج من حالة الفقر والحصول على فرصة عمل مدرة للدخل. وتساعد الحماية الاجتماعية في تحقيق الاستثمار الأمثل للامكانيات والموارد البشرية المتاحة في المجتمع من خلال دعم الطاقات والكفاءات بكل ما يحتاجونه من أموال وتدريب ليصبحوا أكثر انتاجية وفائدة للمجتمع، وكذلك تعمل البرامج على اشباع أقصى قدر ممكن من احتياجات الأفراد وحل مشاكلهم وتحقيق الرفاهية والنمو الاقتصادي والأمن والسلم الاجتماعي وتهيئة الظروف الملائمة لتطوير القدرات الذاتية للأفراد للدخول إلى سوق العمل والحصول على الفرص المناسبة لتعزيز مبدأ الاصلاح الاجتماعي وتحقيق المساواة والعدالة في توزيع الموارد والخدمات بين الأفراد والجماعات بمختلف أنواعها (حمود وعلي، 2019: 401).

ويشمل برنامج الحماية الاجتماعية في العراق على (الرواتب والمكافأت التقاعدية للمدنيين والعسكريين والمشمولين بالضمان الاجتماعية والرواتب المتراكمة للشهداء، شبكة الحماية الاجتماعية، بدلات العسكريين، نظام التوزيع العام، الاغاثة والمعونة الاجتماعية للمهجرين، ورواتب

للمعينين المتفرغين لرعاية ذوي الاعاقة من غير الموظفين). والجدول أدناه يتضمن إجمالي المنفق على الحماية الاجتماعية في العراق كالآتي:

الجدول (4): الانفاق العام على الحماية الاجتماعية في العراق للمدة (2014-2021) مليون دينار

السنة	الانفاق العام	الانفاق على الحماية الاجتماعية*	نسبة الانفاق على الحماية الاجتماعية من الانفاق العام (%)
2014	113,473,516	4,375,602	12.7
2015	70,397,506	11,447,905	16.3
2016	76,067,433	10,350,617	13.6
2017	75,490,114	14,822,562	19.6
2018	80,873,188	15,166,802	18.8
2019	87,300,932	19,696,020	22.6
2020	72,873,537	16,427,871	22.5
2021	102,849,660	18,979,327	18.5
متوسط المدة			18.1

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات: جمهورية العراق، وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، سلسلة زمنية.

*عدم ادراج البيانات السابقة لاختلاف تبويبات اعداد الميزانية العامة في العراق.

تبين بيانات الجدول أعلاه أتساع مبالغ الانفاق العام على برنامج الحماية الاجتماعية، إلا أنها ضئيلة قياساً بعدد المشمولين من المواطنين مع الفوائد التي تحققها هذه البرامج من تحسين المستوى المعاشي للغالبية العظمى من محدودي الدخل.

وتعد شبكة الحماية الاجتماعية من برامج الحماية الاجتماعية، التي انشأت من قبل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في نهاية عام 2005، وتضم شبكة الحماية الاجتماعية بين طياتها الفئات الهشة (دون خط الفقر) من المجتمع العراقي، إذ تشمل المعاقين والعجزة وأصحاب الدخل المنخفض والعاطلين عن العمل، وتقدم الشبكة الدعم لفئات المستحقة بعدة طرق سواء عن طريق تقديم اعانات نقدية للمعاقين أو عن طريق المنح الصغيرة لذوي الدخول المنخفضة، لمساعدتهم بأنشاء مشاريع مناسبة توفر لهم فرص عمل، من أجل المساهمة في التخفيف من كاهلهم لتجاوز الفقر وانعدام الدخل أو عدم كفايته.

كما يعد أساس الشمول بالشبكة هو الدخل المنخفض فكل أسرة يقع دخلها دون مستوى الدخل في الجدول أدناه الملحق بمشروع القانون تكون مشمولة بامتيازات الشبكة، أما إذا كان للأسرة دخل يقل عن مستوى الدخل المحدد تمنح الفرق بين دخلها ومستوى الدخل الوارد في الجدول إذا توفرت شروط الاستحقاق.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. 63, Part (1): 493-515
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.63.1.26

الجدول (5): سقف الدخل بالدينار للإعانات الاجتماعية للمشمولين بشبكة الحماية الاجتماعية في العراق

عدد إفراد الاسرة	1	2	3	4	5	6 فأكثر
مبلغ الإعانة الشهرية بعد عام 2006	50000	70000	90000	100000	110000	120000
مبلغ الاعانة الشهرية بعد عام 2014 بزيادة 25%	65000	90000	115000	125000	140000	150000

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات: جمهورية العراق، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، ضوابط شبكة الحماية الاجتماعية، 2006.

ونظراً لما تمثله شبكة الحماية الاجتماعية من أهمية في تحسين المستوى المعاشي لذوي الدخل المحدود، ندرج في أدناه نسبة ما منفق على شبكة الحماية الاجتماعية في العراق من سنة أنشأها كالآتي:

الجدول (6): عدد المشمولين بنظام شبكة الحماية الاجتماعية واجمالي المنفق عليهم في العراق للمدة (2006-2021) مليون دينار

السنة	الانفاق العام	عدد المشمولين	الانفاق على شبكة الحماية الاجتماعية	نسبة نمو الانفاق على شبكة الحماية الاجتماعية (%)	نسبة الانفاق على الشبكة الى الانفاق العام (%)
2006	37,494,459	982,595	505,489	-	1.3
2007	39,308,348	772,216	796,818	57.6	2.0
2008	67,277,194	691,707	772,337	(3.1)	1.1
2009	55,589,721	754,224	142,522	(81.5)	0.3
2010	70,134,201	367,401	1,069,861	650.7	1.5
2011	78,757,668	395,131	4,611,833	331.1	5.9
2012	105,139,572	381,345	474,066	(89.7)	0.5
2013	119,127,555	878,507	1,286,572	171.4	1.1
2014	113,473,516	884,297	1,060,322	(17.6)	0.9
2015	70,397,506	819,176	560,912	(47.1)	0.8
2016	76,067,433	905,773	1,976,000	252.3	2.6
2017	75,490,114	992,370	1,171,430	(40.7)	1.6
2018	80,873,188	1,078,967	1,234,860	5.4	1.5
2019	87,300,932	1,035,669	1,203,145	(2.6)	1.4
2020	72,873,537	1,057,318	2,545,512	111.6	3.5
2021	102,849,660	1,046,494	3,557,147	39.7	3.5
متوسط المدة					1.5

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات:

- جمهورية العراق، وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، سلسلة بيانات زمنية غير منشورة (2006-2021).
- جمهورية العراق، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، دائرة الرعاية الاجتماعية (2006-2018).

عند ملاحظة بيانات الجدول رقم (6) نجد أن الانفاق على شبكة الحماية الاجتماعية يسير بوتيرة متزايدة منذ عام 2006 البالغة (505,489) مليون دينار حتى عام 2011 البالغة (4,611,833) مليون دينار وتعود سبب تلك الزيادة في الانفاق إلى أتساع نطاق المشمولين بنظام

الشبكة من حيث الكم والنوع مع شمولها للعاطلين عن العمل. وانخفضت عام 2012 لتبلغ (474,066) مليون دينار بنسبة انخفاض (89.7%)، لتعاود التذبذب بشكل طفيف من عام 2013 البالغة (1,286,572) مليون دينار حتى 2021 البالغة (3,557,147) مليون دينار.

وبذلك يتبين لنا أن نسبة الانفاق العام على شبكة الحماية الاجتماعية ضئيلة جداً ولا تسهم في تحقيق التوزيع الكفء للأنفاق الاجتماعي، فهي تقتصر على فئات دون أخرى مما جعلها لا تمس كافة شرائح المجتمع بسبب نظام الاستهداف إذ أن النظام الخاص بشبكة الحماية الاجتماعية لا يمتلك معايير واضحة وموضوعية لتحديد الفئات المستهدفة، فضلاً عن افتقارها الى نظم معلوماتية دقيقة ورصينة مع عدم المساواة في توزيع الدخل مما أدى إلى تسرب مبالغ الدعم للجهات غير المستحقة لها.

وندرج في الجدول أدناه الفجوة الإنفاقية الناتجة عن الفرق بين متوسط إنفاق الفرد شهرياً ومقدار الاعانة الممنوحة لهم كالآتي:

الجدول (7): الانفاق حسب حجم الاسرة – متوسط إنفاق الفرد (دينار / شهرياً)

حجم الاسرة	متوسط إنفاق الفرد (1)	اعانة شبكة الحماية الاجتماعية (2)	الفجوة (3) 3=(1-2)
1	329,100	50,000	279,100
2	329,100	70,000	259,100
3	245,900	90,000	155,900
4	211,800	100,000	111,800
5	187,700	110,000	77,700
أكثر من 6	159,300	120,000	39,300

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات:

- العامود (2) بيانات: جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق 2007.
- العامود (3) بيانات: جمهورية العراق، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، ضوابط الشمول في شبكة الحماية الاجتماعية لسنة 2006، ص2.

يتبين من الجدول أعلاه أن حصة الفرد من الاعانة تبلغ (50) ألف دينار شهرياً، أما حصة الاسرة المكونة من (6) أفراد مجتمعة تبلغ (120) ألف دينار شهرياً، وفي حالة قسمة المبلغ على عدد افراد الاسرة، فأن حصة الفرد ستكون أقل من مبلغ (40) ألف شهرياً، وهذا المبلغ لا يلبي متطلبات المعيشة الضرورية مما يقود وقوع الافراد في مستوى دون خط الفقر.

كما يبين الجدول أن متوسط أنفاق الاسرة في العراق حسب حجم الاسرة لا يتناسب مع راتب شبكة الحماية المخصص للأسرة الواحدة، إذ يبلغ متوسط إنفاق الاسرة التي عدد افرادها 1 و2 مبلغ (329,100) دينار شهرياً، فيما يبلغ اعانة شبكة الحماية الاجتماعية (50,000) و(70,000) دينار شهرياً على التوالي، وتظهر وفق ذلك فجوة انفاقية قدرها (279,100) و(259,100) دينار شهرياً، وكلما زاد عدد افراد الأسرة كلما أنخفض متوسط إنفاق الفرد مما يؤدي الى زيادة الفجوة في دخل الفرد. وذلك يعطي مؤشر أن إجمالي المنفق من أعانات للمشمولين بشبكة الحماية الاجتماعية لا يسد حاجة أفراد الأسرة، كما أنه لا يغطي الحاجة الفعلية لإنفاق الفرد شهرياً على حد سواء.

ثانياً. تحليل أبعاد مؤشرات التنمية البشرية بالاقتصاد العراقي: تعد الأبعاد الخاصة بمؤشرات التنمية البشرية ذات أهمية كبيرة، لهذا سنسلط الضوء على تحليل كل منها بشكل أكثر تمعناً من أجل الوصول إلى تحليل مدى ما حققه الانفاق الاجتماعي من آثراً على التنمية البشرية سواء بشكل ايجابي أو سلبي.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. 63, Part (1): 493-515
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.63.1.26

البعد الاول: القيد الاجمالي في المراحل التعليمية

تحظى أبعاد التعليم بأهمية بالغة في مجال التنمية البشرية كونها تدرس العنصر البشري من الناحية المادية المتمثلة بتحسين مستوى دخل الفرد. إلا أن أبعاد مؤشرات التعليم المختلفة مازالت متدنية عن الأهداف والطموحات، أي أن التعليم مازال يواجه مشكلات الامية والتسرب من التعليم، فضلاً عن عدم الوصول إلى مستوى الطموح في معدلات الكتابة القراءة للبالغين. وسنتناول بعد واحد من أبعاد التعليم المتمثل بمعدلات التحاق الأفراد بالتعليم الذي يعني نسبة التلاميذ في جميع الاعمار في مرحلة تعليمية محددة إلى عدد السكان من الفئة العمرية ذاتها (منظمة العمل الدولية، 2012: 1). وندرج تلك النسب في الجدول الآتي:

الجدول (8): معدلات الالتحاق بالمدارس الجامعات من قبل الافراد في العراق للمدة (2003-2021)

المؤشر / السنة	معدلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي (%)	معدلات الالتحاق بالتعليم الثانوي (%)	معدلات الالتحاق بالتعليم الجامعي (%)	معدلات الالتحاق بالتعليم العالي (%)
2003	91	53	13	13
2004	86	53	13	12
2005	87	50	13	12
2006	84	52	13	13
2007	85	54	12	13
2008	91	57	12	12
2009	91	59	12	13
2010	91	60	13	15
2011	93	66	14	14
2012	94	70	14	16
2013	95	71	16	18
2014	96	72	17	18
2015	93	66	16	18
2016	94	69	16	20
2017	95	71	17	19
2018	96	73	18	20
2019	96	75	18	20
2020	96	77	18	21
2021	97	78	19	21
متوسط المدة	92	65	15	21

المصدر: أعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات:

- ❖ جمهورية العراق، وزارة التربية، المديرية العامة للتخطيط التربوي، قسم الاحصاء، 2019.
- ❖ جمهورية العراق، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، دائرة الدراسات والتخطيط والمتابعة، قسم الاحصاء والمعلوماتية، 2019.

* تم التنبؤ ببيانات الأعوام (2019-2021) لعدم توفرها وذلك باستخدام طريقة التمهيد الآسي على البرنامج الاحصائي (SPSS) لكون هذه الطريقة الأكثر توافقاً مع البيانات ذات السلسلة الزمنية القصيرة.

تبين بيانات الجدول رقم (8) أن هناك فجوة في معدلات الالتحاق بين مراحل التعليم كافة من قبل الافراد وهذا يعكس هدراً في الفرص التعليمية وأتساع في حجم الثغرات القائمة في التعليم. كما

تشير تلك البيانات الى ارتفاع معدلات الالتحاق بالمدارس للمرحلة الابتدائية، وانخفاضها في المراحل التعليمية الثانوية والجامعية والتعليم العالي، لتعكس هذه الفجوة اختلالاً بنيوياً واضحاً لمخرجات التعليم وضياعاً في الطاقات البشرية. وتعود أسباب الانخفاض في نسبة الطلبة الملتحقين بالدراسة إلى عوامل عدة أبرزها، العامل الاقتصادي المتمثل بترك الأطفال للدراسة وتوجههم لسوق العمل بإعالة عوائلهم في ظل الظروف المعيشية الصعبة التي يعيشوها مع اتساع العنف وخاصة بين الاناث مما أدى إلى أتساع عملية التسرب وتدني المستوى التعليمي، فضلاً عن العامل الامني المتسبب في هجرة الطلبة نتيجة الخوف من القتل والاختطاف خصوصاً لدى الاناث، فضلا عن ذلك العامل الاجتماعي المتمثل بضعف الوعي الثقافي من قبل الأسرة والفرد ذاته في أهمية التعليم ودوره في بناء المجتمع. وبذلك أسهم ضعف اعداد الطلبة الخريجين في جميع المراحل التعليمية، مع عدم مواكبة واستعداد البنى التحتية والهيئات التعليمية في تردي التعليم وقصوره عن مجارات التحولات العالمية (منظمة الامم المتحدة، 2012: 24).

البعد الثاني: متوسط العمر المتوقع عند الولادة

يعد مؤشر الصحة بالنسبة للإنسان من أكثر المؤشرات التنموية حساسية كونه يتعلق بالحالة الصحية والجسدية للإنسان ومدى قدرته على البقاء، إذ تشير فلسفة الخدمات الاجتماعية الطبية إلى العديد من الحقائق والأهداف التنموية منها تكامل الشخصية الفردية للإنسان بجوانبها الأربع (الجسمية والنفسية والعقلية والاجتماعية) التي تسهم في بناء الانسان.

ويعد متوسط العمر المتوقع عند الولادة ضمن المؤشر الصحي للتنمية البشرية المعبر عنه بمتوسط ما يصل إليه الفرد من عُمر بالسنوات من المؤشرات المهمة لتحديد مدى ايلاء الحكومة الأهمية لتعزيز الرعاية الصحية للجميع (خطة التنمية الوطنية 2018-2022، بتصرف الباحث)، ويمكن الاطلاع على متوسط العمر المتوقع عند الولادة في العراق من خلال الجدول الآتي:

الجدول (9): مؤشر متوسط العمر المتوقع عند الولادة بالسنوات في العراق للمدة (2003-2021)

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
متوسط العمر المتوقع عند الولادة	59	56	56	58.3	69	60	69	69	69	69
السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	النمو المركب (2021-2003)
متوسط العمر المتوقع عند الولادة	69	69	73	73	73	73	73	69	70	0.009

المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات: جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، المجموعة الاحصائية السنوية، اعداد متفرقة.

يتضح من الجدول أعلاه أن هناك تحسن في مؤشر متوسط العمر المتوقع عند الولادة خلال مدة البحث، إذ إنه شهد تراجعاً في السنوات الأربع الأولى بسبب تغير النظام السياسي وما تبعها من اثار التردي الصحي بعدها ظهر التحسن في العمر المتوقع للإنسان ليصل إلى (70) سنة عام 2021، وبشكل عام بلغ أعلى مستوى له خلال مدة البحث في عام 2018 البالغ (73.6) سنة، في حين بلغ أدنى مستوى له عام 2005 البالغ (56.5) سنة.

وبشكل عام يبين هذا المؤشر انخفاض أمد الحياة نوعاً ما في العراق قياساً بالدول الأخرى لاسيما المتقدمة إذ تشير بيانات امد الحياة لبعض الدول في عام 2021 مثل بلجيكا تبلغ (82) سنة

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. 63, Part (1): 493-515
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.63.1.26

وكندا تبلغ (82) سنة وسويسرا تبلغ (83) سنة وغيرها، ويعود سبب انخفاض متوسط العمر المتوقع عند الولادة في العراق إلى ضعف مستوى الوعي الطبي للأشخاص وانتشار الأمراض والاوبئة وسوء التغذية.

البعد الثالث: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

يعد الدخل أحد أبعاد مؤشرات التنمية البشرية الذي يحظى بأهمية كبيرة، فهو يساعد على تحسين المستوى المعاشي للفرد، إذ إن التنمية البشرية لا تصبو إلى زيادة مستويات الدخل النقدي للفرد، بل إلى زيادة القوة الشرائية لذلك الدخل (الدخل الحقيقي) مما يزيد الاستهلاك من السلع والخدمات، بما ينعكس إيجاباً على تحسن مؤشرات البلد، كما أن انخفاض نصيب الفرد من الدخل يعكس الأثر المغاير الذي يُقاس من خلال قسمة عدد السكان على الناتج المحلي الاجمالي (دواي وعكاوي، 2015: 5).

ويصنف العراق من الدول ذات الدخل المتوسط وفقاً لمعيار البنك الدولي ونصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي ويمكن بيان ذلك من خلال الجدول الآتي:

الجدول (10): نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (بالأسعار الجارية) في العراق للمدة (2003-2021) مليون دينار

السنة	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية	عدد السكان	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي	نسبة نمو الناتج المحلي الاجمالي (%)	نسبة نمو عدد السكان (%)	نسبة نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي (%)
2003	29,894,476.2	26,340,835	1,149,788	-	-	-
2004	53,499,238.6	27,139,227	1,981,453	79.0	3.0	72.3
2005	73,911,088.3	27,963,000	2,737,448	38.2	3.0	38.2
2006	96,067,160.6	28,810,441	3,430,970	30.0	3.2	25.3
2007	111,961,230.2	29,682,081	3,860,732	16.5	3.1	12.5
2008	158,443,584.4	31,895,597	5,111,083	41.5	7.4	32.4
2009	131,632,210.0	32,105,000	4,113,507	(16.9)	0.6	(19.5)
2010	163,104,739.2	32,490,000	5,097,023	23.9	1.2	23.9
2011	218,617,834.8	33,338,757	6,624,783	34.0	2.5	30.0
2012	255,727,068.5	34,208,248	7,521,384	17.0	2.7	13.5
2013	274,745,875.0	35,095,772	7,849,882	7.4	2.6	4.4
2014	267,262,787.8	36,004,552	7,423,966	(2.7)	2.6	-5.4
2015	196,203,013.3	35,216,600	5,605,800	(26.6)	(2.2)	(24.5)
2016	198,774,369.4	36,169,500	5,521,510	1.3	2.8	-1.5
2017	224,636,323.2	37,139,500	6,071,252	13.0	2.5	10.0
2018	272,083,889.0	38,124,000	7,160,102	21.1	2.7	17.9
2019	276,157,900.0	39,128,000	7,080,972	1.5	2.6	(1.1)
2020	217,413,594.1	40,150,000	5,435,340	(21.3)	9.0	(23.2)
2021	301,152,800.0	41,250,000	7,345,190	38.5	2.1	35.1
(2007-2003)	0.08		0.07	النمو المركب		
(2014-2008)	0.03		0.02			
(2021-2015)	0.02		0.02			

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات: جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، سلسلة زمنية.

نلاحظ من خلال تحليل تطور متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي أنه شهد تزايداً بوتيرة متصاعدة في المدة (2003-2008) من مبلغ (1,149,788) دينار إلى مبلغ (5,111,083) دينار تقترن تلك الزيادة بزيادة كميات النفط المنتجة بشكل كبير، كما إنها تعكس اهتمام الدولة بتحسين المستوى المعاشي للأفراد الذي أتضح من خلال زيادة رواتب موظفي الدولة والرعاية الاجتماعية، وأنخفض بعدها في عام 2009 انخفاضاً طفيفاً ليبلغ (4,113,507) دينار بنسبة انخفاض (16.9 %) بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية على انخفاض كمية انتاج النفط الخام التي تغذي الناتج المحلي الاجمالي، وازداد عام 2010 ليبلغ (5,097,023) دينار، وتذبذب بعدها بين الارتفاع والانخفاض الطفيف ليبلغ عام 2021 (7,345,190) دينار.

ثالثاً. استراتيجية الانفاق الاجتماعي المدعم للتنمية البشرية بالاقتصاد العراقي: نظراً للصلات الوثيقة بين الانفاق الاجتماعي والتنمية البشرية، لذا تبرز طبيعة هذه العلاقة الطردية في تخصيص أولويات الانفاق العام نحو الخدمات الاجتماعية.

وقد أتضح مما ورد ذكره سابقاً، عدم كفاءة تخصيص الأموال فهو إنفاق غير موجه، وهذا ما انعكس على الوزن النسبي لمؤشرات التنمية البشرية المختلفة التوزيع. إذ يوضح الشكل رقم (3) الخاص بأولويات توزيع الانفاق الاجتماعي على مؤشرات التنمية البشرية في العراق حسب الاهمية النسبية، إنه قد حصل الانفاق على التعليم على الحصة الأكبر من الانفاق الاجتماعي، من ثم الانفاق على الصحة، فيما يتذيل الأهمية النسبية الانفاق على توزيع الدخل، مما جعل من هدف الوصول إلى الرفاهية الاجتماعية هدفاً بعيد المدى.

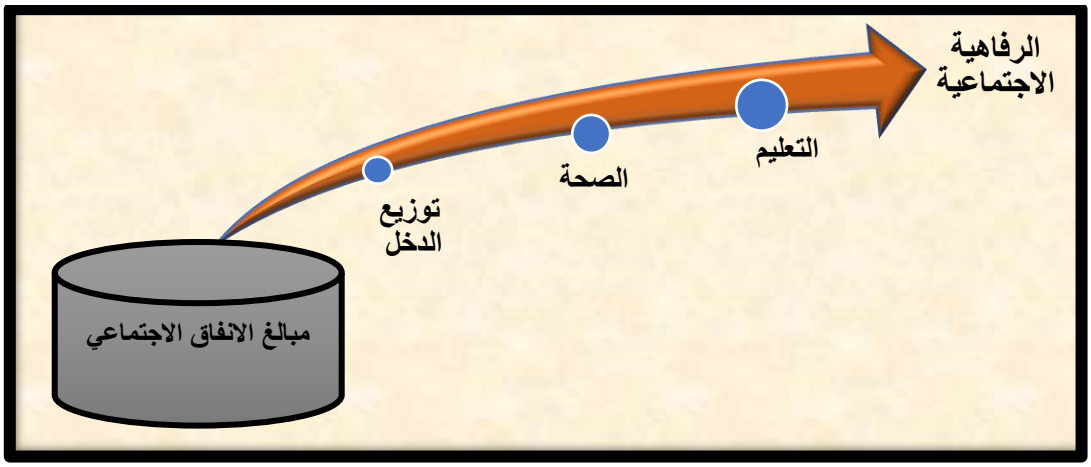

الشكل (3): الاهمية النسبية للأنفاق الاجتماعي على مؤشرات التنمية البشرية

المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج جدول قائمة الفحص بالملحق (1).

وتنحصر المعوقات التي حالت دون فاعلية الحكومة في زيادة الانفاق الاجتماعي بالعراق في ضعف الإستراتيجيات والسياسات القائمة مع عدم بلورة التوجهات التنموية تجاه الاعتبارات الاجتماعية، فضلاً عن عدم الكفاءة في تخصيص الاموال، الذي انعكس على ذهاب الثقل الأكبر من الانفاق العام تجاه الانفاق الجاري الاستهلاكي دون الاهتمام بالبعد الاجتماعي للإنفاق والمساهمة في دعم تكوين رأس المال البشري، مما أسهم في ارتفاع مستويات الامية وتراجع مستوى الخدمات الصحية وانخفاض مستويات العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص وانعكست بالمجمل على تردي مؤشرات التنمية البشرية في البلد. وعلى ذلك أعدت الاستراتيجية الخاصة بالبحث لغرض التحكم في

الظروف المحيطة التي تشكل عائقاً على إحداث تنمية اقتصادية، وتنطلق من رؤية مفادها (الوصول إلى تحسين أبعاد التنمية البشرية في العراق)، ومن هدف إستراتيجي قائم على التخصيص الامثل للأنفاق لصالح الانفاق الاجتماعي لتحقيق التنمية البشرية.

وبعد الاعتماد على قوائم الفحص المدرجة في الملحق (1)/ الجداول رقم (1) لعينة البحث التي شملت (50) شخص، أظهرت النتائج أن مجموع نقاط الاهمية لفقرة المهم جداً والمهم هي الصحة وفقرة غير المهم هي للخدمات الترفيهية وأن فقرة المهم كانت من نصيب تحسين مستوى الدخل، فيما كانت فقرة الأقل الأهمية من نصيب التعليم حسب المصفوفة في أدناه:

الاهمية النسبية للاستراتيجيات	مهم جداً ومهم (الصحة)	غير مهم (الخدمات الترفيهية)*
مهم (تحسين مستوى الدخل)	تحسين مستوى الدخل مع توفير المستوى الصحي (إستراتيجية القوة)	تحسين مستوى الدخل مع توفير الخدمات الترفيهية (إستراتيجية داعمة)
الاقل أهمية (التعليم)	توفير مستوى لائق من الصحة والتعليم (إستراتيجية بديلة)	إتاحة الخدمات الترفيهية مع توفير التعليم المجاني (إستراتيجية الضعف)

المخطط (2): المصفوفة الاستراتيجية لمؤشرات التنمية البشرية في العراق

Source: Thomas L. Wheelen, J. David Hunger (2012), Strategic Management and Business policy – toward Global sustainability, thirteenth edition, publishing as prentice Hall, united states of America.

*تم عدّ الخدمات الترفيهية منتقاة (المتنزهات، الملاهي، البرامج الترفيهية... وغيرها).

وبعد استخراج النسبة المئوية للتأثير النسبي للاحتمالات المصفوفية حسب المعادلات الرياضية (مهم جداً ومهم × المهم)%، (مهم جداً ومهم × الاقل أهمية)%، (غير المهم × المهم)%، (غير المهم × الأقل أهمية)% نتج عن ذلك المصفوفة الآتية:-

الاهمية النسبية للاستراتيجيات	مهم جداً ومهم (الصحة)	غير مهم (الخدمات الأخرى)*
مهم (تحسين مستوى الدخل)	استراتيجية القوة (%55.7)	إستراتيجية داعمة (%41.8)
الاقل أهمية (التعليم)	إستراتيجية بديلة (%48.6)	إستراتيجية الضعف (%36.5)

المخطط (3): الاختيار الاستراتيجي في المصفوفة الإستراتيجية

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على جدول قائمة الفحص بالملحق (1).

أظهرت نتائج قائمة الفحص المدرجة نتائجها بالمصفوفة في المخطط رقم (3)، أن الجانب الأكبر للأنفاق الاجتماعي يتركز على الصحة فهو (مهم جداً ومهم) لما يحققه الاخير من تحسين القدرات الجسدية وزيادة المقدرة الانتاجية، ثم جاءت بعدها تحسين مستويات الدخل (المهم) من خلال التخصيص العادل نتيجة لحجم الفجوة الاجتماعية في المجتمع التي أحدثها تردي الوضع الاقتصادي

والاجتماعي والانفاق على تحسين مستوى دخل الفئات محدودة الدخل يجب يأخذ حيزاً مهماً في اولويات الانفاق الحكومي. ولا يختلف أحد حول أهمية التعليم - الاستثمار في رأس المال الفكري - في تحسين المقدرة العقلية ونمو فرص الابداع لكنه الأقل أهمية فالنتائج تضاهي كل ما يتم اضافته من دخل لكنه يتطلب بعض الوقت لذا فهو (الأقل أهمية)، وتعد الخدمات الترفيهية (غير مهمة) في اولويات الانفاق الاجتماعي في الوقت الحالي لأنه خيار بعيد عن الوصول إلى الرفاهية الاجتماعية. وقد أظهرت نتائج أصحاب الردود بالاستناد إلى المعادلات الرياضية المستخرجة أن الخيار الإستراتيجي الأنسب لزيادة الأثر الايجابي للأنفاق الاجتماعي في تحقيق التنمية البشرية في العراق باتباع (استراتيجية القوة)، إذ حصلت على النسبة الأعلى (55.7%) وهذه الإستراتيجية تحقق تركز على الأهمية النسبية لمؤشرات التنمية البشرية الاكثر ضرورة وهي تحقيق مستوى معاشي لائق مع توفير الخدمات الصحية لجميع الأفراد من أجل الوصول إلى مستوى النمو الحقيقي في العراق.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً. الاستنتاجات:

1. أظهرت النتائج ضعف أثر الانفاق الاجتماعي على مؤشرات وأبعاد التنمية البشرية في العراق، وبذلك تم دحض الفرضية.
2. انخفاض مكونات التنمية البشرية الاساسية (التعليم والصحة) نتيجة ايلاء الأهمية العظمى نحو الانفاق الاستهلاكي في الموازنة العامة نتيجة سوء التخطيط الاقتصادي.
3. ارتفاع حجم الانفاق الاجتماعي على الرعاية الاجتماعية في السنوات الأخيرة لكن يظهر أثرها المحدود نوعاً ما على تحسين المستوى المعيشي للأفراد بسبب عدم الرشادة في توزيع تلك الدخول الفردية مع انخفاض مبالغ الدعم للأسرة في شبكة الحماية الاجتماعية.
4. شملت شبكة الحماية الاجتماعية على فئات من الأفراد من خلال تقديم المساعدات الرمزية التي تهدف إلى تخفيف معاناتهم لفترات مؤقتة وتروم بذلك الى تنمية قابلياتهم وايلاجهم في سوق العمل.
5. تراجع الأبعاد الخاصة بدليل مؤشرات التنمية البشرية بسبب تدني الاهتمام الحكومي إذ لم يتجاوز العمر المتوقع عند الولادة 70 سنة، كما لم يتجاوز متوسط دخل الفرد (2000) دينار، فضلاً عن انخفاض معدل الالتحاق في المدارس الثانوية والجامعية والتعليم العالي للأفراد.

ثانياً. التوصيات:

1. إعادة ترتيب أوليات النفقات ضمن الموازنة العامة من أجل رفع مؤشرات التنمية البشرية وتعزيز التحويلات النقدية الى الفئات المستحقة لتقليل كلفة المعيشة.
2. مراجعة قوانين الموازنة العامة للدولة بما يتفق مع الموازنات الاجتماعية والتخصيص الكفء للموارد نحو أكثر الاستخدامات الإنفاقية الخدمية.
3. استكمال الاصلاحات الخاصة بإعادة ترتيب اولويات الانفاق العام لصالح الانفاق الموجه الى الخدمات الاجتماعية وترشيد الدعم النقدي غير الموجه.
4. توجيه الاهتمام نحو الانفاق على التعليم كونه أحد مدخلات العملية الانتاجية المؤدي إلى تنمية حقيقية في البلد.
5. إعادة توزيع الموارد المتاحة لصالح الفقراء والفئات الأقل دخلاً عن طريق إعادة ترتيب أولويات الانفاق العام والتخلص التدريجي من بنود الدعم غير الفعال في باتجاه تحسين الأحوال المعيشية

للغالبية العظمى من الأفراد، كذلك السيطرة على تسرب الدعم لجهات غير مستحقة من خلال تحسين آليات وبرامج الدعم الحالية لتكون أكثر أنصافاً وعدلاً.

6. يتطلب من أصحاب القرار الشروع في تبني (استراتيجية القوة) التي تدعم زيادة الدخول النقدية والتوزيع العادل للثروات، مع توفير المستلزمات الصحية التي تحقق تدريجياً دعم الطاقات الانتاجية وصولاً للنمو الاقتصادي.

المصادر

اولاً. المصادر العربية:

أ. الكتب

1. حسن، عبد الباسط محمد (1981)، التنمية الاجتماعية، ط1، مكتبة وهبة للنشر، القاهرة.
2. عبد الرضا، نبيل جعفر (2013)، في مواجهة التخلف، ط1، شركة الغدير للطباعة والنشر، البصرة.
3. عبد العزيز، أكرام (2002)، الاصلاح المالي بين نهج صندوق النقد الدولي والخيار البديل، ط1، بيت الحكمة، بغداد.
4. عبد اللطيف، رشاد أحمد (2011)، التنمية المحلية، ط1، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الاسكندرية.
5. العسل، أبرهيم (1996)، التنمية في الاسلام – مفاهيم. مناهج وتطبيقات، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت.
6. العيسوي، ابراهيم (1984)، مؤشرات قطرية للتنمية العربية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
7. السبهاني، عبد الجبار (2016)، الوجيز في الفكر الاقتصادي الوضعي والاسلامي، ط2، مطبعة حلاوة، اربد.
8. عصفور، محمد شاكر (2008)، أصول الموازنة العامة، ط1، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان.
9. العمري، هشام محمد صفوت (1986)، اقتصاديات المالية العامة والسياسة المالية، مطبعة كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
10. ناشد، سوزي عدلي (2006)، المالية العامة، ط1، منشورات الجلبي الحقوقية، حلب.

ب. التقارير الرسمية والمنشورات:

1. برنامج الامم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2019، نيويورك، 2020.
2. جمهورية العراق، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، دائرة الدراسات والتخطيط والمتابعة، قسم الاحصاء والمعلوماتية، بيانات عام 2019.
3. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية (2018-2022).
4. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، التقرير الوطني للتنمية البشرية، 2014 و2015.
5. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، المجموعة الاحصائية السنوية، اصدارات متعددة.
6. جمهورية العراق، وزارة التربية، المديرية العامة للتخطيط التربوي، قسم الاحصاء، بيانات عام 2019.
7. جمهورية العراق، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، دائرة الرعاية الاجتماعية (2003-2018).

8. جمهورية العراق، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، ضوابط شبكة الحماية الاجتماعية، 2006.
9. جمهورية العراق، وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، سلسلة بيانات غير منشورة (2003-2021).
10. جمهورية العراق، وزارة المالية، الموقع الرسمي Mof.gov.iq.
11. منظمة الأمم المتحدة للتربية والتعليم والثقافة، استراتيجية اليونسكو لدعم التعليم الوطني، العراق، 2012.
12. منظمة العمل الدولية / برنامج الامم المتحدة الانمائي، نظرة جديدة الى النمو الاقتصادي: نحو مجتمعات عربية منتجة وشاملة، ط1، مطبعة منظمة العمل الدولية، بيروت، 2012، متاح على الموقع الالكتروني www.ilo.org/publns
13. منظمة الامم المتحدة / يونيسيف، تقرير مرصد الانفاق الاجتماعي للدول العربية نحو جعل الميزانيات أكثر أنصافاً وكفاءة وفعالية لتحقيق اهداف التنمية المستدامة، الاسكوا، بيت الامم المتحدة، بيروت، لبنان، 2022.

ج. الرسائل والاطاريح العلمية

1. الدعمي، زينب جبار عبد الحسين (2018)، انتاجية الانفاق العام في العراق وإشكالية التفاوت الزمني خلال السنة المالية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء.

د. البحوث والدراسات العلمية

1. حجيلة ورفيقة، رحالي، بوخالفة (2016)، التنمية من مفهوم تنمية الاقتصاد الى مفهوم تنمية البشر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، المجلد 2016، العدد (3).
2. حمود وعلي، هناء عبد الغفار، رسول حسن (2019)، أثر تمويل برامج الحماية الاجتماعية في نسبة الفقر والبطالة في العراق للمدة (2004-2017)، مجلة الادارة والاقتصاد، السنة (42)، العدد (120).
3. دواي وعكاوي، مهدي صالح، عمر محمود (2015)، القطاع المالي وعلاقته بالتجارة الخارجية (دراسة تحليلية للميزانية العامة وعلاقتها بالميزانية التجارية في العراق للمدة 2004-2012)، مجلة الادارة والاقتصاد، المجلد (38)، العدد (105).
4. عباس، محسن خضير (2017)، دور اقتصاد المعرفة في تحقيق التنمية البشرية (بلدان مجلس التعاون الخليجي والعراق حالة دراسية)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة واسط، العدد (26).
5. عبد الرحمن، افين خالد (2008)، التنمية البشرية وعلاقتها بحقوق الانسان الأساسية، مجلة الرافدين للحقوق، المجلد (10)، العدد (36).
6. كاظم، عامر عمران (2005)، تحليل وقياس العلاقة بين الانفاق العام والتضخم في العراق للمدة (1980-1996)، مجلة جامعة كربلاء، المجلد الثالث، العدد (11).
7. منير ووجيه، مصطفى نوفل، عامر سامي (2021)، قياس أثر مؤشرات التنمية البشرية في النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2004-2018)، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة تكريت، المجلد (17)، العدد (55)، ج3.

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. ch & Hemming, K.E Young, Richard, public Expenditure, hand book.
2. Theodore W, Schultz, Investment in Human capital Economic Review, 1961, Vol. 1(2).

3. Thomas L. Wheelen, J. David Hunger, (2012), Strategic Management and Business policy-toward Global sustainability, thirteenth edition, publishing as prentice Hall, united states of America.
4. United Nations /Unicef, Public social expenditure landscape in Arab States: concept, measure and trend, Beirut, 2022.

((الملحقات))

الملحق (1): جدول قائمة الفحص

ت	المفردات	الأهمية (1-10%)	التأثير (1-10%)	الأهمية النسبية	التأثير النسبي
	أولاً: التعليم				
1	ما مدى الاهمية النسبية للأنفاق الحكومي على التعليم؟	7	6	0.4	2.4
2	ما هي الاهمية المحددة بالإنفاق على الجوانب التعليمية؟	9	8	0.5	4
3	هل يحقق الانفاق العام الموجه غاياته في زيادة مستويات التعليم؟	4	5	0.2	1
	المجموع	20		%1	6.4
	ثانياً: الصحة				
1	ما مدى مساهمة الحكومة بالإنفاق على الصحة من اجمالي الانفاق العام؟	8	9	0.3	2.7
2	ما هي تحديدك للأهمية النسبية للأنفاق العام على الصحة؟	9	7	0.4	2.8
3	هل أسهم الانفاق العام في تحقيق مؤشرات الصحة بالعراق؟	7	7	0.3	2.1
	المجموع	24		%1	7.6
	ثالثاً: تحسين مستوى الدخل				
1	هل هناك عدالة في توزيع الانفاق الحكومي على محدودي الدخل؟	7	10	0.3	3
2	ما هي الاهمية التي تحققها الحكومة من اعادة توزيع الدخل؟	8	9	0.4	3.6
3	مدى تحقيق الحكومة اهدافها الاجتماعية في تحسين مستوى محودي الدخل؟	6	7	0.3	2.1
	المجموع	21		%1	8.7
	رابعاً: الخدمات الترفيهية				
1	ما مدى المتوقع لأنفاق الحكومة على الخدمات الاخرى؟	6	5	0.4	2
2	هل هناك توجيه في توزيع الانفاق الحكومي نحو تحقيق الاهداف الاجتماعية؟	5	5	0.4	2
3	ما مدى تحقيق اهداف الحكومة في توزيع الانفاق على الخدمات الترفيهية؟	3	4	0.2	0.8
	المجموع	14		%1	4.8

الجداول إعداد الباحث:

- العمود (1) و(2) الأهمية والتأثير، تم استخراجهما بالاعتماد على الوسط الحسابي البسيط لنتائج عينة البحث.
- العمود (3) تم استخراجه بالاعتماد على المعادلة (الأهمية النسبية = درجة الأهمية / مجموع درجات الأهمية).
- العمود (4) تم استخراجه بالاعتماد على المعادلة (التأثير النسبي = التأثير × الأهمية النسبية).